

قطع به شيء من الامور العلمية لقدم الدليل القاطع
 على وجودها كما هو طريقة طائفة من المشككين
 فهو مخطئ خطأ مبيناً لكن اذا علمنا وجود الشيء
 مستلزماً لوجود الدليل وعلمنا عدم الدليل قطعنا
 بعدم الشيء المستلزم لان عدم اللازم دليل على عدم
 الملزوم وقد علمنا ان الدواء متوقف على نقل كتاب
 الله ودينه وان لا يجوز على الامة كتمان ما يحتمل
 ان نقله حاجة عامة فلما لم ينقل نقل عام مصلحة
 سادسية ولا سورة اخرى علمنا يقيناً عدم ذلك
 وباب الوعيد ليس من هذا الباب فانه لا يجب في
 كل وعيد على ان ينقل نقل متواتراً كما لا يجب ذلك
 في حاكم ذلك الفعل فثبت ان الاحاديث المتضمنة
 للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها بل اعتقاد ان
 فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد لكن حقوق
 الوعيدية متوقفة على شرط وله صولح قال في رفع
 الملازم وهذه القاعدة تظهر بامثلة منها انه
 قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله
 اكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وجمع عنه من غير
 وجه انه قال لمن باع صاعين بصاع يدرا بيد او
 عن الربا كما قال الربا بالربا بالآها وهالكين
 وهذا لا يجب دخول نوعي الربا الفضل وربا النسئة

في الحديث

في الحديث ثم ان الذين بلغهم قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما الربا في النسئة فاستحلوا بيع الصاع بالصاعين
 يدرا بيد مثل ابن عباس رضي الله عنهما والحنابلة في التفتا
 وعطاء وطاوس وسعد بن جبير وعروة وغيرهم
 من اعيان المشي الذين هم صفوة الامة علماء وعمل
 لا يحل لهم ان يعتقدوا ان احادهم بعينه او من
 قلده بحيث يجوز نقله تسلفهم لعمدة اهل الربا لانهم
 فعلوا ذلك متاولين سايفاً في الجملة وقد قيل
 ان ابن عباس رجع عن ذلك وبعض اصحابه
 وبعضهم لم يرجع ولم يبلغه النص فهو معذور
 ثم في تحذير ابا رسول الامة واما نقل خلفها
 من الصحابة والتابعين وتابعيهم وهلم جرا ولا سيما
 الائمة الاربعة رضي الله عنهم من مخالفة الحديث
 وحضهم على وجوب العمل به مع مخالفة رأي كائين
 من كان فمن ذلك ما روى عن سعد بن جبير
 عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال عروة بن ابوبكر وعمر عن المنعة فقال
 ابن عباس اراهم سبه لمون اقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ويقتلون قال ابو بكر وعمر
 متعة الحياي فسبحوا القوة وفي رواية يوشك
 ان ينزل عليهم حجارة من السماء سابق وقال